بسم الله الرحمن الرحيم

فاروق حسنين مخلوف
استشارى اقتصادي
وزير مفوض تجارى سابق
الممثل الدائم الأسبق لمصر لدى منظمة الجات – جنيف
مستشار فنى سابق لرئيس البنك الإسلامي للتنمية – جدة

(مذكـــــرة)
حول حصر وتقدير آثار الحرب العراقية على الاقتصاد المصري
ومقترحات لتخفيف الأضرار الناتجة عنها

٢٠٠٣/٤/٤

للعرض على اللجنة الشئون الاقتصادية بمجلس الشعب

إعداد الخبير الاقتصادي العربي والدولي
فاروق حسنين مخلوف

المحتويات

مقدمة

أولاً : الانعكاسات الرئيسية للحرب العراقية على الاقتصاد المصري.

ثانياً : تقديرات تقريبية لآثار الحرب العراقية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

ثالثاً : مقترحات حول وسائل تخفيف آثار الحرب العراقية على الاقتصاد المصري.

* ---------- *

مقـــدمة

يمكن القول أن التقييم الكلي والكمي، للنتائج المباشرة وغير المباشرة للحرب في العراق على الاقتصاد المصري، يتوقف على عدة عوامل لم تتضح بعد. ويمكن إيجاز أهم هذه العوامل فيما يلي:

أولاً: موقف السلطة التى ستحكم العراق بعد انتهاء الحرب، من استمرار العقود المصرية الحالية المجمدة في الصناعة والعمالة والمقاولات وغيرهـــا، بجانب منح مصر دورا مهما في العمليات الجديـــدة لإعـــادة الإعمـــار وتوريد مواد الإغاثة والسلع والقوى العاملة إلي العـــراق، فـــي ظـــل الأوضاع الجديدة.

ثانياً: احتمالات تعميق الحرب بعمليات تخريبية فـــي دول المنطقـــة والـــدول الكبرى المحاربة، وتأثير ذلك علي عودة التدفقات التجاريـــة والماليـــة فيها.

ثالثاً: دور الأمم المتحدة في العراق أثناء وبعد الحرب وخاصة في الجوانـــب الإنسانية، ومدي مشاركة مصر في هذا الدور.

رابعاً : حصر الحرب في العراق أو حدوث امتدادات لها مع دول مجاورة.

خامساً: استقرار أو اضطراب الأوضاع الداخلية في العراق بعد انتهاء الحـــرب الرئيسية الجارية الآن.

سادساً : استمرار أو توقـــف اتفاقيـــة منطقـــة التجـــارة الحـــرة بيـــن مصـــر والعراق مستقبلا.

سابعاً : كيفية توزيع الأدوار وتقسيم الكعكة الاقتصادية العراقيـــة المســـتقبلية بين دول العالم وموقع مصر بينها.

ثامناً : طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في العراق إذا سقط النظام فيها.

تاسعاً : تدفقات ومصادر إمدادات مواد الغذاء والدواء والإغاثة إلى العراق.

عاشراً: استئناف اتفاقية النفط مقابل الغذاء بصورة فعلية علي أرض الواقع.

حادي عشر: المدة التي سوف تستغرقها الحرب والتي تتوقف على درجة صمود ومقاومة العراق.

* ---------- *

(أولاً)
الانعكاسات الرئيسية للحرب العراقية
على الاقتصـــاد المصـــري

أولاً: النتائج التي ستسفر عنها منافسات حادة وصراعـــات سياســـية ومســـاومات اقتصادية، بين عدد كبير من الدول ومصر من بينها، في سباقها للحصـــول على الفرص الاقتصادية الجديدة في العراق بعد الحرب، سواء بقى النظـــام الحاكم الحالي أو تم تغييره، في ضوء مواقف الدول أثناء الحرب، ومركـــز مصر التقليدي في التعاون مع العراق، وما ترتبط به من اتفاقيـــات معـــه، وهل ستستمر أم تلغى أم تطرأ عليها تغييرات سلبية أو إيجابية.

ثانياً: تراجع إيرادات التجارة العابرة (الترانزيت) التي تمر بمصر، بسبب تراجـــع حركة التجارة في المنطقة بوجه عام، والتجارة المـــارة بمصـــر إلـــى دول أخرى أبعد جغرافيا، وكذلك هبوط نشاط تخزين السلع في المناطق الحـــرة وعائداتها، والتي ترتبط بنشاط الإنتاج المحلي والتجارة الدولية والإقليمية.

ثالثاً: ارتفاع تكلفة الإنتاج الوطني والأسعار المحلية للسلع، نتيجة ارتفاع تكلفـــة استيراد المدخلات الإنتاجية الأجنبية، سواء لزيادة أسعارها أو زيادة أجـــور النقل ورسوم التأمين.

رابعاً: انخفاض الصادرات والواردات المصرية، نتيجة ارتفاع تكلفتها بسبب زيـــادة أجور الشحن ورسوم التأمين على الســـفن والحاويـــات والشـــحنات إلـــى المنطقة.

خامساً: اضطراب وعدم استقرار سوق الصرف، وتهديد نجاح النظام الجديد لتحرير سعر الصرف، نتيجة هبوط موارد النقد الحر، وتقلب أسعار العملات، اتجـاه سعر الدولار في العالم للانخفاض، وارتفاع سعر اليورو والإسترليني، ممـــا

سيؤدي إلى التحرك عكس الاتجاه السائد في مصر، وعكس أهداف ونتائج النظام الحالي للصرف، حيث سيؤدي إلى خفض تكلفة الاستيراد وهبوط إيرادات التصدير، وذلك في حالة استمرار انخفاض الدولار عالميا وانتقال هذا التطور إلى مصر، وبالتالي احتمال ارتفاع أهمية اليورو والإسترليني في سوق الصرف المصري وفي تكوين الاحتياطي النقدي لمصر.

سادساً: احتمال تحمل الدولة لتكاليف أعباء طارئة، ومعظمها بالنقد الحر، لزيادة المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية والحيوية لمدة ٦ شهور، مثل القمح والذرة والدقيق والسكر والزيوت والأدوية والورق واللحوم والشحوم، لمواجهة احتمالات امتداد أجل الحرب.

سابعاً: حدوث اضطرابات في عائدات صادرات البترول المصري الخام، نتيجة تقلبات أسعار النفط العالمية حاليا، والتي بدأت منذ فترة قريبة عند بداية الأزمة، واحتمال زيادتها أو انخفاضها وفقا لتطور الأحداث، وسينعكس ذلك أيضا على تكاليف الخام الأجنبي المستورد عبر خط (سوميد) لمعمل تكرير شركة (ميدور) في الساحل الشمالي ومن ثم أسعار المشتقات التي تنتجها لكل من السوق المحلي والتصدير، وتكاليف التشغيل بوجه عام، وكذلك أعباء تكلفة استيراد مصر لبعض المنتجات البترولية.

ثامناً: حدوث ركود واضطراب في سوق الأوراق المالية، نتيجة احتمال انخفاض تدفق وخروج بعض الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (استثمارات الحافظة)، التي كانت توظف في الأسهم والسندات في البورصة المصرية.

تاسعاً: انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، حيث أن الاستقرار شرط أساسي لحركة أو نمو الاستثمار، واحتمال خروج بعض الاستثمارات من مصر في حالة استمرار الحرب لوقت طويل.

عاشراً: زيادة الضغط على موازنة الدولة، وارتفاع العجز فيها، نتيجة اضطرار الدولة لتحمل نفقات طارئة جديدة لمواجهة الأزمة، سواء لتعويض خسائر

أو استمرار نشاط قطاعات أو صرف أجور لعمالة معطلة أو انخفاض متحصلات ضريبية مختلفة أو تأجيل سداد ثمن التزامات خدمات للدولة.

حادي عشر: زيادة البطالة نتيجة تعطيل قوى عاملة لها علاقة بالتأثيرات المباشرة وغير المباشرة للحرب العراقية، في العديد من قطاعات إنتاج السلع والخدمات، مما يضاعف من ثقل البطالة القائمة أصلا.

ثاني عشر: الانخفاض الشديد الذي يقترب بسرعة من التوقف، في حركة السياحة إلى مصر أو العابرة لها ضمن سياحة في المنطقة، مما يهدد ويفشل خطة انطلاق وإحياء السياحة، ويخفض معدلات نموها، وتعطيل نشاطات القطاعات الأخرى السلعية والخدمية المرتبطة بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي ضرب أحد أهم مصادر النقد الحر لمصر.

ثالث عشر: زيادة ثقل الالتزامات المالية للتأمين (لجسم الطائرات والركاب والشحنات) على شركات الطيران المدني المصري، في مدفوعاتها لشوكات التأمين على الرحلات من وإلى مصر والدول العربية، نتيجة علاوة مخاطر الحرب.

رابع عشر: هبوط عائدات قناة السويس نتيجة انخفاض عدد السفن العابرة، لبطء حركة الشحن التجاري العالمي للسلع، بسبب ارتفاع أجور الشحن والتأمين إلى مصر والدول العربية (علاوة مخاطر الحرب)، والذي يؤثر على حركة النقل البحري مع منطقة الخليج.

خامس عشر: انخفاض التحويلات النقدية من المصريين العاملين في العراق وربما الكويت أيضا، من المهاجرين المقيمين بصفة دائمة في العراق، أو العاملين في البلدين بصفة مؤقتة، مما يؤثر على موارد النقد الحر لمصر، بصرف النظر عن ضآلة أو تزايد محتمل لعدد العائدين من العراق أو الكويت.

سادس عشر: فقدان بعض الموارد الهامة من النقد الحر التي كانت توفرها صادرات السلع والخدمات المصرية إلى العراق، وكان أكثرها انتظاما ما هو منفذ عن طريق الأمم المتحدة (برنامج النفط مقابل الغذاء).

سابع عشر: تعطيل جزئي لنشاطات بعض شركات الخدمات، التي كانت لديها تعاقدات لمقاولات تشييد أو إنشاءات صناعية أو صيانة وتجديد وإحلال في العراق.

ثامن عشر: توقف بعض خطوط الإنتاج في عدد من الشركات، التي كانت تنتج سلعا وخدمات موجهة للتصدير إلى العراق، في إطار أو خارج برنامج النفط مقابل الغذاء.

تاسع عشر: زيادة حالات التعثر في سداد أقساط القروض من قطاعات الأعمال إلى البنوك نتيجة انخفاض الإنتاج والتسويق والتصدير والأرباح أو تحقيق خسائر، إلى جانب سداد التزاماتها لبعضها البعض، وتراكم المخزون السلعي لديها.

عشرون: هبوط معدل النمو الاقتصادي وإنجازات التنمية المتوقعة أو المستهدفة عام ٢٠٠٣ علي الأقل، نتيجة انخفاض الموارد وتغذية الركود وإبطاء نشاط الاقتصاد وانكماش حركة السوق وهبوط حركة الاستثمار وتراجع الدخول الفردية والقوة الشرائية واضطراب تطبيق مشروعات خطة التنمية.

* ---------- *

(ثانياً)
تقديرات تقريبية لآثار الحرب العراقية
على مختلف القطاعات الاقتصادية

١- **قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات** : تم إلغاء عقود استثمارية لشركات إنتاج البرمجيات ومعدات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، مع مستثمرين عراقيين، تبلغ قيمتها الكلية ٥٠ مليون دولار (وفقا لرئيس غرفة صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات باتحاد الصناعات المصرية).

٢- **خسائر الجهاز المصرفي** : يقدر تراجع معدلات الائتمان المصرفي بسبب الحرب، بما يتجاوز نسبة ٢٠%، في حالة استمرار الحرب حتى نهاية أبريل، بقيمة حوالي ١,٦ مليون جنيه (٢٨٠ مليون دولار)، قابلة للمزيد من التراجع إذا استمرت الحرب، وكذلك تراجع معدلات الطلب علي فتح الاعتمادات، وذلك بسبب مناخ الاضطراب وعدم التأكد في النشاط الاقتصادي بوجه عام في ظل ظروف الحرب واحتمالات تطورها.

٣- **أمثلة لخسائر بعض المناطق الصناعية والقطاعات الإنتاجية الهامة**:

(أ) ٥٠٠ مليون دولار خسائر صادرات المشروعات الاستثمارية في مدينة ٦ أكتوبر (مذكرة لجمعية مستثمري ٦ أكتوبر).

(ب) ٧٠٠ مليون دولار خسائر صادرات قطاع الأدوية والأغذية للسوق العراقية.

(ج) مليار جنيه خسائر توقف ٢٠ عقد لقطاع الصناعات الهندسية، سواء منها تعاقدات تصديرية أو مقاولات.

(د) توقف إجراءات عروض مقاولات للتشييد والبناء كانت جاهزة للدخول في مناقصات الحكومية العراقية، وكان قد تقرر افتتاح مكتب دائم في بغداد للشركة القابضة للتشييد والبناء للإشراف علي تنفيذها، وقد توقف كل ذلك الآن.

٤- **التجارة الخارجية وميزان المدفوعات**: يتوقع انخفاض الصادرات والواردات معا مع العالم خلال عام ٢٠٠٣، وذلك لعدة أسباب أهمها: فقدان معظم إيرادات الصادرات المصرية إلى العراق، ارتفاع تكلفة الواردات والصادرات بسبب علاوات مخاطر الحرب على الشحن والتأمين، ازدياد ندرة الدولار والنقد الحر لتمويل الاستيراد، ضعف الجهاز الإنتاجي والركود الاقتصادي وتباطؤ السوق وهبوط القوى الشرائية. وقد قدرت زيادة تكلفة الواردات إلى مصر بنسب تتراوح بين ٢٥% - ٣٠%، ويترتب على ذلك زيادة أعباء ميزان المدفوعات وحدوث عجز حاد فيه يتوقف على طول استمرار فترة الحرب، مع نقص حصيلة العملات الأجنبية، وهناك تقديرات لتقلص حجم الواردات عام ٢٠٠٣ ليكون في حدود ١٠ مليار دولار، بسبب ظروف الحرب العراقية، وارتفاع سعر الدولار، والكساد العالمي.

٥- **الصادرات السلعية المصرية للعراق**: تقدر الخسائر الإجمالية الفورية لتوقف الصادرات إلى العراق بحوالي ١,٥ مليار دولار، هي قيمة العقود السابقة الجاهزة للتنفيذ، وحوالي ٢ مليار دولار أخرى هي متوسط الصادرات السنوية بعقود جديدة متوقعة لعام ٢٠٠٣. وتمثل الصادرات المصرية السنوية إلي العراق حاليا ما بين ٨٠٠-١٠٠٠ مليون دولار، بنسبة ٢٥%-٣٠% من جملة الصادرات، وهذه النسبة الهامة في حالة توقف الآن. وقد بلغت قيمة إجمالي التعاقدات المعتمدة من الأمم المتحدة (برنامج النفط مقابل الغذاء)، لتصدير منتجات مصرية إلى العراق، للفترة من فبراير ١٩٩٧ حتى ٩ سبتمبر ٢٠٠٢ مقدار ٤,٣ مليار دولار، وبلغ ما تم تنفيذه منها حتى الآن ٢,٨ مليار دولار. وبلغ إجمالي قيمة العقود غير المغطاة، أي التي وقعت وحصلت على موافقة الأمم المتحدة مبدئيا ولم تكن لها مخصصات من اللجنة الاقتصادية العراقية حوالي ٣٢٠ مليون دولار، وبلغ إجمالي قيمة العقود المعلقة، أي التي لم تحصل على الموافقة النهائي للأمم المتحدة حوالي ٤٩٢ مليون دولار. وقد توقف الآن تنفيذ كافة تعاقدات التصدير النهائية التي لم تنفذ أو لم تكتمل إجراءاتها، وخسرت مصر حصيلتها بالكامل من النقد الحر، إلى أن يتضح مستقبل برنامج (النفط مقابل الغذاء) الذي قررت الأمم المتحدة مؤخرا استئنافه، وهذا من الناحية

النظرية فقط، ومن غير الواضح ماذا سيكون دور الأمم المتحدة ذاتها في إدارته، إلى جانب السلطة العراقية التي ستديره حاليا أو في المستقبل، وماذا وكيف سيكون عليه موقف العقود السابقة النهائية أو المعلقة. ويلاحظ أن الصادرات المصرية (السلعية والخدمية) إلي العراق كانت مرشحة للنمو السريع في السنوات القادمة، واحتلت مصر المرتبة الثانية في الدول المصدرة إلى العراق بعد روسيا عام ٢٠٠٢.

٦- **عقود المقاولات**: إلغاء أو تجميد عقود مقاولات في العراق تبلغ قيمتها الإجمالية ٤ مليار دولار، تشارك فيها حوالي ٢٥ شركة مصرية، لإنشاء وتجهيز مشروعات إعمار في مجالات بنية أساسية، ومستشفيات، وصيانة لمصانع ومحطات كهرباء، ومحطات صرف ومياه شرب وري، وما ترتب على ذلك من تعطيل طاقات إنتاجية وعمالة. وهناك مثال واحد لذلك كنموذج وهو عقود مشروعات إعمار كانت قد حصلت على موافقات من الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) قبل الحرب، وتم تجميدها حاليا، بلغت قيمتها ١٣٠ مليون يورو، لشركة مصرية (شركة مشتركة مع سوريا وليبيا) هي شركة الاتحاد العربي للمقاولات، وكان ترتبط بتوريد مستلزمات إنتاج ومعدات مثل الحديد والزويا الحديد والبولي بروبلين ومراوح شفط ولوحات توزيع وقواطع تيار كهربائي ومساحيق التنظيف. وهناك عقود مماثلة للكثير من شركات قطاع الصناعات الهندسية في مصر.

٧- **السياحة**: وفقا لمصادر شركات السياحة فإنه قد حدث تراجع في الإشغالات الفندقية بنسبة ٧٥% - ٨٠% في المناطق السياحية، وبنسبة ٩٠% في القاهرة، وانخفاض في حركة الطيران العارض إلى مناطق مصر السياحية من ٢٤٠ طائرة إلى ٤٠ طائرة، وإلغاء الحجوزات الفندقية للشهور الأربعة القادمة بنسبة ٧٠%، وخاصة من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وروسيا. ووفقا لتصريحات وزير السياحة، فإن نسبة الإشغال السياحي تتراوح فقط بين ١٧%-٤٨% وتختلف من مدينة لأخرى، وأن هذه النسبة لا بأس بها في المناطق السياحية الرئيسية. وتقدر الخسائر المبدئية للسياحة بحوالي ٢ مليار جنيه، فضلا عن ضياع فرص إيرادات مستقبلية كانت متوقعة لباقي العام. وكانت جملة

الإيرادات السياحية المتوقعة لعام ٢٠٠٣ حوالي ٥,٥مليار. هذا فضلا عن خسائر غير محددة لقطاعات إنتاجية وخدمية ترتبط بالسياحة بصورة غير مباشرة، وخسائر غير محددة للبطالة للاستغناء عن العمالة، بدءا بالعمالة المؤقتة، وقد تمتد إلي العمالة الدائمة، مع خفض أو إلغاء الأجور والحوافز.

٨- **السفر والنقل الجوي**: خسائر تتراوح بين ٤٠% - ٦٠% لشركات الطيران، لانكماش حركة الركاب علي الشحن، نتيجة رفع رسوم الحرب في التأمين على التذكرة بقيمة ١١٢ دولار، وزيادة ٥% في رسوم نقل الحاوية بالطيران. وقد زادت رسوم التأمين على الرحلات إلى الخليج على جسم الطائرة بنسبة ١٤% كرسوم مخاطر الحرب. وقد تم إلغاء أو خفض أو دمج بعض الرحلات، وإلغاء عقود مع شركات أجنبية لاستئجار طائرات مروحية صغيرة، كانت مخصصة للرحلات الداخلية، لانخفاض حركة التنقلات السياحية المحلية، وقد انخفضت حركة الطيران في المطارات المحلية منذ بدء الحرب بنسب تتراوح بين ١٣% - ٨٢%، وقد قدرت شركة مصر للطيران القابضة جملة خسائرها في حالة استمرار حالة الحرب لمدة ٤٥ يوما بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار.

٩- **إيرادات قناة السويس**: انخفاض بنسبة ١٠% على الأقل من الإيرادات المتوقعة عام ٢٠٠٣، بما يعادل حوالي ١٩٥ مليون دولار، تزيد مع تزايد واستمرار(علاوة مخاطر الحرب) التي فرضتها شركات التأمين على السفن والشحنات، وشركات الشحن على رسوم النقل وأسعار الحاويات بالسفن أصبحت بين ١٥٠-٥٠٠ دولار للحاوية سعة ٢٠ قدم، وبين ٣٠٠-١٠٠٠ دولار للحاوية سعة ٤٠ قدم، وقد صدرت تقديرات لاحقة أخرى للخسائر لا تزيد عن ٤,٥%.

١٠- **معدل النمو الاقتصادي** : يتوقع أن ينخفض النمو من ٢,٣% عام ٢٠٠٢ إلى ما يتراوح بين ١,٨% - ١,٥%، ويتوقف ذلك على الآثار المباشرة أو غير المباشرة أو الممتدة لتطورات وأجل الحرب، وتتراوح تقديرات متفاوتة حول الخسائر المركبة الكلية في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للأزمة العراقية بما يتراوح بين ١٨ - ٤٨ مليار جنيه. وهناك من ناحية أخرى زيادة أعباء الموازنة لبناء المخزون الاستراتيجي، واستيراد السلع الحيوية، وارتفاع تكاليف

الدعم، وارتفاع تكلفة الواردات، وتعويضات العمالة العائدة. وتترتب على كل ذلك خسائر تتراوح بين ٢-١٠ مليار جنيه حسب طول فترة الحرب.

١١- **إجمالي الخسائر الفورية المباشرة**: تتراوح بين ٨ مليار - ١٠ مليار جنيه (بدلا من ٤-٨ مليار جنيه تقديرات قبل الحرب)، وهو تقدير إجمالي تقريبي لهذه الخسائر، ولا يشمل الخسائر غير المباشرة، والخسائر الإضافية في حالة امتداد فترة الحرب.

* ---------- *

(ثالثاً)
مقترحات حول وسائل تخفيف آثار الحرب العراقية على الاقتصاد المصري

أ- الإجراءات العاجلة وقصيرة الأجل :

١ - زيادة موارد (صندوق تشجيع الصادرات) بوزارة التجارة الخارجية، وتوسيع دائرة السلع المستفيدة منه، والخدمات المساندة للتجارة، لما لذلك من تأثير سريع على زيادة الصادرات.

٢ - بحث إمكانية التحرك المصري للحصول على ودائع في البنك المركزي المصري، باتفاقيات خاصة بشروط ميسرة قصيرة أو متوسطة الأجل، من بعض دول الفائض العربية، مثل: ليبيا، السعودية، الكويت، الإمارات.

٣ - استعجال الحصول على مساعدات مالية طارئة من القنوات الثنائية التي أبدت استعدادها لمعاونة مصر في الظروف الحالية، بناء على تقديرات أرقام مؤكدة أو شبه مؤكدة للخسائر، (وليست احتمالية كما كان عليه الأمر قبل الحرب). وأهم هذه القنوات الثنائية: الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان، كندا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، أسبانيا.

٤ - تعظيم الاستفادة من الحقوق والفرص المتاحة لمصر في المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، للحصول على موارد طارئة وعاجلة من العملات الحرة. وأهم هذه المؤسسات: صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، برنامج تمويل التجارة العربية، البنك الإسلامي للتنمية، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بنك التنمية الأفريقي، البنك الأوروبي للتنمية والتعمير.

٥ - تحديد أولويات صارمة للاستيراد، تقتصر مرحليا على السلع الحيوية والاستراتيجية فقط، للإنتاج والاستهلاك، مما يؤدي لترشيد الاستيراد وتحقيق استخدامات النقد الحر المحدود.

٦- وضع نظام موسع للبيع بالتقسيط لكافة المنتجات المصرية بأسعار معقولة، وبأعباء فوائد منخفضة، تقوم به كافة البنوك في مصر، لتصل إلى المستهلك في كل مكان في مصر، لإحداث رواج في الأسواق، وتنشيط دورة النقود، وتصريف المخزونات السلعية.

٧- استيعاب العمالة التي يستغني عنها في القطاعات المتأثرة، في شركات وقطاعات ووظائف جديدة.

٨- إعطاء أولوية لفتح اعتمادات استيراد مستلزمات الإنتاج، للقطاعات الإنتاجية المتأثرة، التي تعتمد علي استيراد المعدات والخامات السلع الوسيطة من الخارج.

٩- تيسير أو تأجيل التزامات سداد القروض المصرفية والتسهيلات الائتمانية للحالات المتعثرة في السداد، أو خفض الفوائد المستحقة حاليا أو للفترة القادمة.

١٠- تأجيل سداد بعض الضرائب وفواتير مصاريف الخدمات الثابتة كالكهرباء والغاز والمياه والاتصالات، للقطاعات التي تتفاوت معاناتها من الأزمة.

١١- تقديم تعويضات نقدية مباشرة من الدولة عن الخسائر، في صورة غير مستردة، أو قروض ميسرة ممتدة للأفراد، للقطاعات الأكثر تضرراً والمهددة بالتوقف، لتجنب تعطيل طاقات الإنتاجية أو الاستغناء عن العمالة.

ب- <u>الإجراءات متوسطة وطويلة الأجل</u> :

١- القيام بمبادرات مصرية جديدة ومبتكرة لدفع التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، والذي يرجع الركود فيه لأسباب عديدة، أهمها افتقاد المبادرة والقيادة المصرية الواعية والاحترافية لتحريكه، باعتباره المجال الاستراتيجي والحيوي للاقتصاد المصري / الإقليمي.

٢- إنشاء برنامج وصندوق قومي لمكافحة البطالة، يعمل بسياسات ووسائل متطورة وذات أهداف تنموية للموارد البشرية، وتحفيز سياسات الإنتاج، وتراعي فيه السيطرة على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية

لتفاقم مشكلة البطالة، في مختلف مستويات العمالة والشرائح العمرية والمناطق الجغرافية في مصر.

٣- الإسراع بإصدار قوانين هامة وحيوية لتنشيط الاقتصاد وعملية الإنتاج والطلب الاستهلاكي - وهذه القوانين هي:

(أ) قانون البنوك (مع إضافة قسم خاص للبنوك الإسلامية).

(ب) قانون تنمية المشروعات الصغيرة (مع إنشاء هيكل قومي شامل لإدارة سياساتها ومواردها وتنظيماتها وحوافزها).

(جـ) قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار.

(د) قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية (BOT).

(هـ) تعديل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار لتطويره جذريا وتحسين مناخ الاستثمار.

٤- إيجاد نظام متكامل فعال لتحديث الصناعة، يرتبط فيه التحديث الفني والتكنولوجي، بتقديم التسهيلات المالية اللازمة للتحديث والإنتاج والتسويق.

٥- مطالبة الأمم المتحدة بتنفيذ عقود الصادرات المصرية السابقة للعراق، في إطار استئناف برنامج (النفط مقابل الغذاء) أو توريد السلع الملائمة للظروف الحالية، وخاصة ما يشتمل منها على احتياجات إنسانية، وإدخال مصر ضمن أهم الموردين لبرنامج الإغاثة الجديد الجاري وضعه الآن للعراق، بتنفيذه تحت ظروف الحرب وبعد إنهائها مباشرة، سواء للسلع أو الخدمات.

٦- التوسع في شركات التأجير التمويلي، التي يمكن ان يسهم فيها بنك الاستثمار القومي والبنوك التجارية والاستثمارية والقطاع الخاص وشركات متخصصة أجنبية، لتخفيف بعض أعباء الائتمان المصرفي على

المستثمرين، وخفض تكلفة الاستثمار، وتخفيف الضغط على الميزان التجاري وميزان المدفوعات في استيراد معدات الإنتاج والنقل وغيرها.

٧- إنشاء نظام وبرامج للتجارة المتقابلة (الصفقات المتكافئة)، لتنفيذ صفقات تجارية بلا نقود، تشارك في إدارته الدولة والقطاع الخاص.

٨- البحث عن أسواق تصديرية بديلة، لاستيعاب الصادرات التي كانت موجهة للعراق، وتنمية الصادرات بوجه عام، سواء الجاري إنتاجها أو تم إنتاجها فعلا ومخزونة الآن، أو التي تم استيراد مدخلاتها الإنتاجية أو التعاقد على استيرادها، للحد من الخسائر وعدم تعطيل خطوط الإنتاج. ويأتي على رأس هذه الأسواق الدول العربية والأفريقية وإيران وتركيا ودول وسط آسيا الإسلامية.

*---------- *